



حركة تنموية هائلة بالمنطقة الحرة

تحمل كافة أنواع الآليات الثقيلة وتجاوز تكلفته الإجمالية مليار ريال. وتم تصميم الساحة مع كافة الخدمات الضرورية والمستقبلية كالاتصالات والطاقة الكهربائية والتحديثات الوقائية.

وأنجزت تصاميم مشروع توسيع الساحة شركة «هالكرو» العالمية وستولى تنفيذها شركة «شفا» لمحطة الحاويات إلى حوالي ألفي وحدة «فتحات أرضية» وبنسبة مئوية تتجاوز (55%) الأمر الذي من شأنه رفع قدرة المحطة لاستيعاب نحو (900) ألف حاوية نمطية في السنة.

مصلحة الدولة.

ويصل إجمالي عوائد الدولة إلى (500) مليون دولار وهذه تمثل (50%) من صافي الأرباح بمعنى أن إجمالي إيرادات الدولة ستصل إلى مليار و400 مليون دولار مقارنة بـ 493 مليون دولار فقط وفقاً للاتفاقية السابقة. ووقعت شركة دبي وعدن لتطوير الموانئ توسعة ساحات التخزين في ميناء الحاويات بالمنطقة الحرة بعدن بتكلفة تقديرية تتجاوز مليار ريال. ويستهدف هذا المشروع تطوير نشاط مناولة الحاويات في محطة الحاويات.

وتتضمن توسعة ساحات التخزين في المحطة بنحو (8) هكتارات بمواصفات تتميز بقوة

العام. ومن المتوقع أن تصل الإيجارات المتوقعة خلال فترة هذه الاتفاقية إلى (872) مليون دولار في حدها الأدنى.

وأنشئت الشركة الجديدة بشراكة منصفة مع موانئ دبي وللجانب الحكومي اليمني المشاركة في القرار والرأي بشكل متساو وكذا مراقبة سير العمل بشكل متساو. وتتضمن هذه الشراكة تقاسم كافة الأرباح بالتساوي حيث أصبح ميناء عدن ودبي شريكين وليس نظيرين أو متنافسين كما أن مؤسسة موانئ خليج عدن تبقى هي المالكة للميناء وهذا يخدم

سفن الحاويات العملاقة بالإضافة إلى تركيب رافعات جسرية وتوفير رافعات متحركة وقاطرات وبقية المعدات اللازمة لمناولة الحاويات لرفع الطاقة الاستيعابية للمحطة لتصل إلى مليون و800 ألف حاوية في العام الواحد. في حين تشمل المرحلة الثانية البالغة تكلفتها (650) مليون دولار التي ستبدأ عند وصول حركة مناولة الحاويات في المحطة إلى (70%) من الطاقة الاستيعابية لإنشاء رصيف بطول (900) متر ما يتيح للمحطة أن يكون لديها (5) مراس إضافية طولها الإجمالي (2000) متر وبعمق (18) متراً وذلك لاستيعاب مختلف سفن الحاويات وتركيب معدات مناولة للمحطة من ثلاثة ملايين و500 ألف حاوية تقريباً إلى خمسة ملايين و500 ألف حاوية في

وتشمل مواقع التأجير محطة عدن للحاويات ورصيف المعلا للحاويات وكذلك الأراضي المخصصة للتطوير في مرحلتين مع الأخذ بعين الاعتبار استخدام ميناء المعلا لسفن البضائع العامة في حالة عدم وجود سفن حاويات.

وبحسب الاتفاقية فإن المرحلة الأولى لمشروع التطوير البالغة تكاليفها (200) مليون دولار ستبدأ مباشرة بعد نفاذ الاتفاقية وتستمر لمدة خمس سنوات كحد أقصى وتشمل توسعة مساحة خزن الحاويات في المحطة الحالية وشراء وتركيب رافعات رصيف جسري ومعدات متحركة لمناولة الحاويات بحيث يتم رفع الطاقة الاستيعابية من (500) ألف إلى (900) ألف حاوية في العام. كما يشمل المشروع تصميم وإنشاء رصيف بطول (400) متر وعمق لا يقل عن (17) متراً وذلك لاستيعاب

